(٣)

وقد جَرّنا هذا التحدي السياسي إلى الحديث عن معركتين سياسيتين يخوضهما ـ ولا يزال ـ الدكتور العوّا في الفترة الأخيرة، ونعني بهما معركته حول كلمات الأستاذ مصطفى مشهور المرشد العام للإخوان المسلمين بوجوب أخذ «الجزية» من إخواننا أقباط مصر باعتبارهم من أهل «الذمة»، وبعدم جواز التحاقهم بالقوات المسلحة بدعوى أنهم لا يضمن ولاؤهم إذا واجه الجيش المصري عدوّا مسيحيّا[١٠]، ثم معركته مع ومن أجل «حزب الوسط» الذي يدافع عنه أمام القضاء.

● **قلت للدكتور محمد سليم العوّا: بماذا تحب أن نبدأ؟**

قال بالمعركة الأحدث، لأنها لا تزال ساخنة، وهي المعركة التي أثيرت حول أقباط مصر، وهل هم من أهل الذمة، ومن ثم يجب عليهم دفع الجزية؟

ابتداءً أنا لم أسمع الشريط المسجل بصوت الأستاذ مصطفى مشهور، والذي أحدث ردود فعل واسعة داخل مصر وخارجها. ومثل هذه الكلمات الخطيرة التي جاءت على لسانه ونشرتها الصحف العالمية، لا

(١٠) كان ذلك في شهر إبريل ١٩٩٧م؛ نشرت جريدة الوفد رد الدكتور العوّا على كلام الأستاذ مشهور ـ رحمه الله ـ بتاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٩٧م.

تكفي فيها القراءة. إذ لابد أن نحكم على الكلمات في إطار السياق الذي قيلت فيه. ورغم أنه صدر بيان عن المرشد العام للإخوان المسلمين، يعيد فيه التذكير بموقف الجماعة المعلن من الأقباط وأنه يتنافى مع ما فهم من كلامه، إلا أن الموضوع نفسه، يبقى بعد ذلك مطروحًا، ولهذا يستحق من وجهة النظر الإسلامية بيانًا واضحًا يقطع به القول في هذه المسألة. ويتبين به الاجتهاد الصحيح فيها. فالفقه الإسلامي المعاصر يرى أن «الجزية»، وأصلها الذي تتفرع عليه، وهو عقد «الذمة»، بقايا حالة تاريخية لا محل لهما في عصرنا الحاضر.

● **كيف؟**

أما «الذمة» فهي عقد بين طرفين، الطرف الأول هو الدولة الإسلامية، والثاني هو غير المسلمين المقيمين على أرضها. ولكنها ليست وضعًا دائمًا لا يتغير بل هي «عقد» يَرِدُ عليه ما يرد على العقود من عوارض، ومنها انتهاء العقد لأسباب لا تَحصى.

وهي ليست فكرة إسلامية مبتدأة، بل كانت مما وجده الإسلام شائعًا بين الناس عند بعثة النبي ﷺ، فأكسبه مشروعية، وأضاف إليه تحصينًا جديدًا بأن «الذمة» تتحول من «ذمة العاقد أو المجير» إلى ذمة الله ورسوله والمؤمنين، أي ذمة الدولة الإسلامية.

وأما «الجزية» فإنها لم تكن ملازمة لعقد الذمة ـ كما يذهب التعريف التقليدي لهذا العقد ـ بل إنها أُسْقِطَتْ منذ زمن الصحابة والتابعين عمن قبل الاشتراك من غير المسلمين فِي الدفاع عن الدولة الإسلامية. فقد

أسقطها سراقة بن عمرو عن أهل أرمينية سنة ٢٢ هجرية؛ وأسقطها حبيب بن مسلمة الفهري عن أهل أنطاكية؛ وأسقطها بعض قواد جيش أبي عبيدة بن الجراح عن الجراجمة، وهم أهل مدينة تركية حاصرها المسلمون ثم صالحوا أهلها على ترك الجزية ومشاركة جيش المسلمين في مواجهة الروم؛ وقد أقر إسقاط الجزية عن الجراجمة أبو عبيدة نفسه ومن كان معه من الصحابة. وصالح عبد الله بن أبي سرح أهل النوبة ـ حين كان واليًا على مصر ـ على عدم سداد الجزية بل على هدايا تتبادل كل عام بين الفريقين؛ وصالح المسلمون أهل قبرص في زمن معاوية بن أبي سفيان على خراج وحياد بين المسلمين والروم.

وأصح تعليلات الفقهاء للجزية أنها بدل عن مشاركة غير المسلمين في أداء واجب الجندية، وقد أشار إلى ذلك كثير من الفقهاء، بل صرح به الإمام ابن حجر العسقلاني في شرحه لصحيح البخاري بذلك فقال إن الجزية عند الجمهور، أي أكثر الفقهاء، بدل الجهاد.

ومن هنا نقول: إن غير المسلمين في الدول الإسلامية الحديثة وهم مواطنون لهم كل ما للمواطنين من حقوق، وعليهم كل ما على المواطنين من واجبات، ومن بينها الجندية، لا يجوز القول بوجوب الجزية عليهم، لأن الجزية من الأحكام المعروفة العلة، وعلتها عدم المشاركة في الجيش الإسلامي، وقد انتهى هذا الوضع؛ وأصبح المسلمون وغير المسلمين سواءً في أداء واجب الدفاع عن الوطن؛ فوجب ألا يقال بوجوب الجزية أصلاً.

والدولة الإسلامية المعاصرة تمثل نوعًا جديدًا من السيادة لم يعرض لأحكامها الفقهاء الأقدمون لأنها لم توجد في زمانهم.

فالدولة الإسلامية العصرية تقوم السيادة فيها على أغلبية مسلمة شاركتها، في إنشاء الدولة وإيجادها، أقلية أو أقليات غير مسلمة. وهذه صورة مختلفة عن صورة فتح المسلمين لأراض بعد حرب بين أهلها وبين المسلمين، وهي الصورة التي وردت فيها الجزية أصلاً في سورة التوبة في الآية رقم «٢٩» التي تقول.. ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿٢٩﴾﴾.

والدولة الإسلامية التي قامت بعد عهد الرسول ﷺ قد انقضت بانحسار سلطان الخلافة الإسلامية وسيطرة الاستعمار الغربي على معظم أراضيها، وانقطاع العمل بأحكام الشريعة فيها، وانقضى بذلك عقد الذمة نفسه.

وقد قاومت الشعوب هذا الاستعمار على عتوه وجبروته، مقاومة بلغ مداها عشرات السنوات، بل جاوز في بعض الأحيان قرنًا كاملاً من الزمان. وقد شارك فيها ـ حيث كان في الشعب مسلمون وغير مسلمين ـ الفريقان جميعًا، فخاضا معارك الاستقلال معًا، وقتل أبناؤهم بيد الطغيان الأجنبي، أو طغيان العملاء المحليين، معًا. ومن مسلسل المقاومة المستمرة، والصمود المتجدد، وحركة التاريخ الذي يداول الله أيامه بين الناس.. من ذلك كله.. نشأت الدولة الإسلامية القائمة اليوم، واستبدلت بفكرة «الذمة» بين المسلمين وغير المسلمين فكرة «المواطنة» التي تضم الجميع وتسعهم في إطار وطن مشترك، وليس

للجزية مكان في أصول هذه الدولة. ولا يجوز أن يفرق بين المواطنين فيها بسبب اختلاف الدين إذ لم يفرق بينهم الدين في الولاء لوطنهم وحبهم له واستشهادهم في سبيله.

● ولكن.. ماذا في شأن النص القرآني الذي يذكر الجزية صراحة؟

إن الشأن في هذا النص الذي يذكر الجزية في القرآن هو كالشأن في نص القرآن الكريم الذي يذكر سهم المؤلفة قلوبهم بين المستحقين للزكاة، وكلاهما ـ بالمناسبة في سورة التوبة ـ فقد أجمع الصحابة على رأي عمر في وقف سهم المؤلفة قلوبهم. وقال الفقهاء: إنه إجماع صحيح، لأن الحكم له علة يدور معها، فحيث وجدت وجد الحكم، وحيثما انتفت انتفى الحكم.

وكذلك الجزية، عللها الفقهاء في أصح أقوالهم بعدم جواز إلزام غير المسلمين بالمشاركة في الدفاع عن المجتمع الإسلامي، وهي مشاركة واقعة اليوم بحكم الدستور والقانون الذي يخضع له الجميع، ورتَّبها النص القرآني على حال القتال التي تنتهي بأداء أهل الكتاب لها، وهي حالٌ لم تعد قائمة اليوم، ولم ينشأ على أساسها عقد الدولة الإسلامية المعاصرة، فلا مجال إذن للحديث عن الجزية من أي وجه كان.

● هل هذا التفسير القانوني هو اجتهاد فقهي خاص يصدر عنك؟

هذا الاجتهاد الفقهي المعاصر ليس رأيًا فرديًا لي أو لغيري، ولا هو قول شاذ مما لا يعول عليه، بل هو رأي الجمهور قديمًا كما نقله ابن حجر، وهو رأي جمهور العلماء المعاصرين الذين نذكر منهم العلماء الأجلاء:

الشيخ مصطفى الزرقا، والعلامة الشيخ محمود شلتوت، والدكتور يوسف القرضاوي، والشيخ جاد الحق علي جاد الحق، والشيخ وهبة الزحيلي، والدكتور عبد الكريم زيدان، وعشرات غيرهم.

بل إنه قبل هؤلاء جميعًا كان رأي العلامة الشيخ محمد رشيد رضا، وافقه في الأخذ به، بل وفصَّل بيانه، المرشد المؤسس لجماعة الإخوان المسلمين، الأستاذ حسن البنا، ثم تابع الإخوان المسلمون اعتناقه وإعلانه، وقد عادوا فأكدوا هذا الموقف في بيان منشور صدر في الثاني من مايو/ آيار عام ١٩٩٥م، وقَبْلَهُ، فإن لهم بيانًا بعنوان «التيار الإسلامي وأقباط مصر» نشر في عام ١٩٩٤م.

● هل تعني كلمات الأستاذ مصطفى مشهور تراجعًا عن هذه المواقف السابقة؟

لا أعتقد أن المرشد العام للإخوان المسلمين أراد بأية صورة من الصور أن يعلن رجوع الإخوان عن هذه الاجتهادات الفقهية، أو نقضهم إياها. وقد أصدر هو نفسه بيانًا في الحادي عشر من شهر إبريل/ نيسان ١٩٩٧م يعلن استمرار هذا الموقف لدى الإخوان. وينفي أي تصور مخالف له يُفْهم أو يُستفاد من الكلام الذي نقل عنه أخيرًا.

ومهما يكن السياق الذي قيل فيه الكلام المنسوب إليه، فإن الأصل الذي يحتكم إليه ـ لحسم شبهة أي خلاف ـ في هذه المسائل الفقهية هو فقه الفقهاء المؤهلين للاجتهاد والفتوى، وهؤلاء متفقون على ما ذكرناه من انتهاء عقد الذمة بقيام الدولة الحديثة بعد سقوط الاستعمار الغربي، ومتفقون على سقوط فكرة «الجزية» نفسها بنشأة الدولة الحديثة التي

ليست ـ من الوجهة الدستورية ـ خلفًا للدولة الإسلامية التي عقدت عقد الذمة، ومتفقون على سقوط الجزية بمشاركة غير المسلمين في الدفاع عنها بالانخراط في جيوش الدول الإسلامية المعاصرة.

وليس لنا، أيًا ما كان الفريق الذي يحكم هذا الوطن، أو الحزب الذي نمثله، أو الجمهور الذي يتحدث بعضنا باسمه، إلا العيش مع إخواننا الأقباط في ظل المشاركة في الدار، والأخوة الإنسانية، ورحم الوطن الواحد، وهي أغلى عند أولي الألباب من رحم الأسرة والقبيلة، وفي ظلال دستور نرتضيه جميعًا، ويحفظ للجميع حقوق المواطنة الكاملة بلا تمييز لأحد ولا انتقاص من سواه.

• هذه هي القضية السياسية الأولى التي قلت فيها وجهة النظر الإسلامية كما يجب أن تكون.. فماذا عن القضية السياسية الثانية التي لا تزال مشتبكًا فيها، ونعني بها قضية «حزب الوسط» الذي تقوم بالدفاع عنه كمحام أمام القضاء.. ما أبعاد هذه القضية الملتبسة التي وقف البعض معها بقوة، ووقف البعض الآخر ضدها بضراوة، ووقف البعض الأخير بإزائها بين هؤلاء وهؤلاء؟

أنت تثير مواجعي بهذا السؤال، فأنا لا أعرف أحدًا هو أكثر مني حزنًا بسبب هذه القضية، وكلما جرى الحديث عنها أو حولها، وكلما استعدت أحداث الشهور الماضية تمزقت من الداخل ألمًا بسببها[١١].

(١١) ولا يزال الألم مستمرًا (!) فقد رفضت محكمة الأحزاب ـ للمرة الثالثة ـ طعن مؤسسي حزب الوسط على قرار لجنة شؤون الأحزاب، وذلك في حكمها الصادر بتاريخ ٦/ ١/ ٢٠٠٧م الذي رفضت فيه طعون ١٢ حزبًا مرة واحدة (!!).

تعود هذه القضية إلى مطلع العام الماضي، ففي العاشر من يناير/ كانون الثاني عام ١٩٩٦م تقدم عدد من المواطنين إلى لجنة شؤون الأحزاب بطلب تأسيس حزب جديد باسم «حزب الوسط». ومنذ ذلك التاريخ قامت الدنيا ولم تقعد، بل لقد بلغ قيامها ذروته فجر أحد أيام شهر إبريل/ نيسان عام ١٩٩٦م بالقبض على وكيل المؤسسين المهندس أبو العلا ماضي، الأمين العام المساعد لنقابة المهندسين، وأمين عام لجنة التنسيق بين النقابات المهنية، وعدد آخر من المؤسسين والمتعاطفين مع مشروع الحزب الجديد.. بل الوليد.

● **لماذا قامت الدنيا ولم تقعد لمجرد طلب تأسيس حزب سياسي بالطرق الشرعية؟**

لأربعة أسباب: **السبب الأول**: لأن الحزب كان مفاجأة لكل المشتغلين في الحقل السياسي والمراقبين والمعنيين بتطور الحياة السياسية في مصر. فبعدّ انتخابات ١٩٩٥م، وما حدث فيها من تجاوز لكل الأعراف والسوابق، ومن تزييف غير مسبوق لإرادة الناخبين والمرشحين، ومن جرائم بلغت حد القتل، ولا تزال رهن التحقيق في النيابة العامة[١٢]. بعد كل ذلك لم يكن أكثر الناس تفاؤلاً يتوقع أن تكون شهية أحد لا تزال مفتوحة لولوج ميدان العمل السياسي وبالطريق الحزبي.

وبالمخالفة للتوقعات الغالبة كلها، فوجئ المعنيون والمراقبون بأن هناك مجموعة من المواطنين تتقدم بطلب تأسيس حزب، وكيل المؤسسين فيه

(١٢) قلت هذا الكلام لمحاوري سنة ١٩٩٧م ولا تزال القضايا المذكورة حتى هذه السنة (٢٠٠٨م) لم يصدر فيها قرار نهائي!

هو أحد الذين مورست ضدهم وسائل عديدة لتزييف إرادة ناخبيه في دائرة حلوان التي كان مرشحًا فيها في انتخابات ١٩٩٥م، وأثارت هذه الجرأة أسئلة كثيرة عن دوافع هذه الخطوة. وعن سر الروح التي تدعو أحدًا إلى مثلها في ظروف بالغة القسوة وفي ظل رياح غير مواتية.

السبب الثاني: أن وكيل المؤسسين، وعددًا منهم، من الذين كان لهم انتماء معروف إلى جماعة الإخوان المسلمين، وهي أشد التنظيمات السياسية والدينية في مصر انضباطًا، ولم يعهد أن يُقْدِمَ أحد من المنتمين إليها على عمل جليل الخطر مثل تأسيس حزب سياسي دون موافقة صريحة من قياداتها الشرعية المتمثلة في مكتب الإرشاد.

ولكن الأخبار التي نشرت، والتصريحات التي أعطيت للصحف والإذاعات ووكالات الأنباء، والمعلومات الشخصية التي تداولها القريبون من الجماعة، كل هذا كان يؤكد أن الحزب ليس تنظيمًا جديدًا من تنظيماتها، ولا هو محاولة منها للحصول على الشرعية بطريق جديد، بل إن المؤسسين وبعض من دافع عنهم داخل مكتب الإرشاد، من أعضائه، واجهوا عتبًا ولومًا وتنبيهًا بالالتزام بخط الجماعة، وبأن يعلنوا أن هذا الحزب لا يمثلها. . ونشر أخيرًا أنهم واجهوا أو تلقوا تهديدًا بإعلان انشقاقهم عليها إذا طعنوا في قرار لجنة شؤون الأحزاب المتوقع برفض تأسيس الحزب. وحتى لحظة القبض على وكيل المؤسسين وعلى الآخرين المقبوض عليهم، منهم ومن المتعاطفين معهم، كانت مسألة الحزب والجماعة محل جدل لم ينته، وسبب تساؤلات لا تحصى في

صفوف جماعة الإخوان المسلمين، وبين المشتغلين بالعمل السياسي في مصر بوجه عام.

السبب الثالث: أن الهجوم الذي تلقاه مشروع الحزب الوليد من الخصوم السياسيين للتيار الإسلامي كان أشد قسوة وأمعن في الحدة من الهجوم على جماعة الإخوان المسلمين نفسها، وعملت وسائل الإعلام كلها تقريبًا بأسلوب حرب الشائعات لتقديم صورة توافق تصور كل وسيلة منها عن الحزب الوليد، ومؤسسيه، وأهدافه الخفية، ومراميه غير المعلنة. وبلغ ذلك ذروته في الربط بين جماعة الإخوان المسلمين وحزب الوسط وهيئات حقوق الإنسان العالمية ومنظمة العفو الدولية (!)

السبب الرابع[١٣]: أن الاسم الثاني من أسماء مؤسسي الحزب كان هو اسم الدكتور رفيق صموئيل حبيب، أحد المفكرين المصريين من شباب الأقباط الإنجيليين، الذين يثيرون بكل مقال أو كتاب زوبعة من النقد والأخذ والرد لا تكاد تهدأ حتى يستثيرها بجدل جديد حول موقف جديد..[١٤] ولكن أحدًا لم يتوقع أن يُرى رفيق حبيب في قلب مشروع حزب سياسي يقوم على المشروع الحضاري الإسلامي، كما يتصوره الذين أسسوا الحزب، وأن يطرح رفيق حبيب، وليس غيره، حزب «الوسط» لا باعتباره مشروع حزب، ولكن باعتباره مشروعًا للأمة. وأن يعتبره، بفخر لا يخفيه، واحدًا من تجليات المشروع الحضاري

(١٣) رأت الأستاذة عايدة العزب موسى فى تعليقها على الطبعة الأولى أن هذا لم يكن سببًا على الإطلاق فيما واجهه حزب الوسط من عقبات.

(١٤) وهو الآن (٢٠٠٨م) أحد أقوى المدافعين عن جماعة الإخوان المسلمين ومشروعها السياسي.

الإسلامي، وأن يدعو في نهاية مقدمته للكتاب الذي يحتوي على برنامج الحزب ـ وهو أنضج وأكمل وأشمل برنامج لحزب سياسي في مصر ـ إلى «تجاوز التصور الخادع الذي ربط بين الإرهاب والحركة الإسلامية». . وأن يؤكد أن المشروع الإسلامي لا يعبر فقط عن الأمة وينبع منها، بل هو أيضًا طرح مستقبلي يبني على فهم حقيقي للماضي، وقوانين التاريخ الحضاري، وبدلاً من محاولة تشويه الجميع علينا أن نحاول تحقيق التحدي الحقيقي. . أعني النهضة الحضارية الشاملة. فإن تحقيق النهضة سوف يبطل العنف، لأن التخلف والتغريب معًا هما ما فجر العنف.

وبالإضافة إلى رفيق حبيب بكل ما يعنيه في ثورته الفكرية الشاملة، فقد كان هناك عشرات من إخواننا الأقباط الأرثوذكس، وافقوا على فكرة الحزب ومشروع برنامجه، وأعطوا توكيلات للمهندس أبو العلا ماضي، ولكن قائمة المؤسسين اختارت منهم واحدًا فقط لمصالح قدرها هؤلاء المؤسسون وحدهم.

● إذا كان «حزب الوسط» يصدر في تشكيله عن هذه الرؤية الحضارية الرائعة. . فكيف تباينت آراء الناس حوله من النقيض إلى النقيض؟

نعم. . لقد تباينت نظرة الناس إلى مشروع هذا «الحزب ـ الفكرة» تباينًا كبيرًا، وبين مؤيد بلا حدود. ومعارض بلا تفاهم، وقفت فرقة ثالثة رأت في هذا المشروع روحًا جديدة تسري في حياتنا السياسية المصرية، وقدرت أن نجاح هذا الجيل من الشبان الذين تدور أعمارهم حول الثلاثين سنة[١٥]، في تحريك المياه الراكدة هو نجاح لمصر كلها في

(١٥) أصبحوا الآن (٢٠٠٨م) كهولاً يخطون نحو الخمسينات من أعمارهم، وحزبهم لم ير النور بعد (!).

تجاوز أزمتها السياسية بفجر جديد يخلصها من دوامة الفساد التي عَبَّرَتْ انتخابات ١٩٩٥م عن عتوها وسطوتها. وأن ما نشكو منه من فقدان الانتماء لدى الأجيال الشابة والوسطى، قياسًا إلى أجيال الكهول والشيوخ، قد ثبت أنه غير مطلق، وغير صحيح بالنسبة إلى هؤلاء المؤسسين، ومن وافقهم، على النحو الذي أظهره برنامج الحزب الذي يحدد في صفحته الأولى دعوته إلى أنها ترمي إلى إخراج الناس من السلبية واللامبالاة والانتماء النظري، إلى الإيجابية والاهتمام بأمر الوطن وقضاياه وأبنائه، أي إلى تحقيق المعنى العملي للانتماء إلى الوطن، وإلى أداء بعض حقه على أبنائه.

ولفت نظر الكثيرين، من أهل الإنصاف، قول البرنامج الذي تقدم به المؤسسون إنهم «يرون بعين الرضى كثيراً من الجهد المبذول في ساحة العمل الوطني سعيًا إلى تغيير ما يجب تغييره، وهم يضعون أيديهم في أيدي العاملين المخلصين جميعًا لتحقيق الغايات العليا التي يرون تحقيقها». وهي لغة تتسم بالتواضع والاعتراف بالفضل لأهله، وتخلو من زعم احتكار الصواب والاستحواذ على الحقيقة، وهما تهمتان طالما رُمِيَ بهما أنصار التيار الإسلامي، وجاء هذا البرنامج ليبرئ منهما ساحة المؤسسين، إن لم يبرئ منهما ساحة الإسلاميين أجمعين.

ثم استوقف نظر كثيرين بعد ذلك تحديد المؤسسين مرجعية حزبهم بأنها المرجعية الإسلامية العامة، لا مرجعية مذهب أو شيخ، أو تنظيم. وأنهم يرونها في هذا الوطن «محل احترام بنيه أجمعين، مسلمين ومسيحيين، فهي بالنسبة إلى المسلمين مرجعية دينهم الذي به يحيون

وعليه يموتون ويبعثون، وهي بالنسبة إلى غيرهم مرجعية الحضارة التي تميزت بها بلادهم، وفي ظلالها أبدع مفكروهم وعلماؤهم وفنانوهم، وبلغتها نطق وعاظهم وقديسوهم، ولهم في إنجازاتها كلها دور مشهود وجهد غير منكور، وهم فيها صناع أصلاء، وفي ظلال غيرها من الحضارات أتباع أو دخلاء».

● ماذا يعني هذا البرنامج الحضاري عندك؟

إنه يعني أن هناك بصرًا عميقًا بحقيقة العلاقة بين إخواننا الأقباط، بل بين المسيحيين الشرقيين بعامة، وحضارتنا الإسلامية. وهو فهم لا يصدر عن استعلاء أو كبر، وإنما يصدر عن إدراك حقيقي أن الناس جميعًا مستخلفون في الأرض لعمارتها وإحيائها، من أحسن فله جزاءً الحسنى، ومن أساء فإنما يسيء إلى نفسه.

وبسبب هذه المواقف وغيرها رأى كثير من المراقبين أن «حزب الوسط» ببرنامجه وتشكيله تعبير متميز عن الرؤية الحضارية للإسلام في اتساعه للمؤمنين به دينًا، وللمؤمنين بغيره من الأديان، وتعبير متميز لرؤيته السياسية التي لا تخلط بين التميز الديني والاشتراك الإنساني في الإبداع الحضاري، فللأول نظامه في العلاقات «الربانية ـ الإنسانية»، وللثاني حدوده في العلاقات «البشرية ـ البشرية».

وكثير من المقربين من الإخوان المسلمين رأوا أنه كان من حق من أسسوا هذا الحزب ومن أيدوهم أن يجدوا من الإخوان المسلمين ترحيبًا بهم، باعتبارهم إضافة قيمة إلى رصيد المشروع الإسلامي الحضاري.

وأحزنهم ما شاع في وسائل الإعلام من مواقف سلبية نسبت إلى جماعة الإخوان المسلمين من مشروع الحزب والقائمين عليه.

وكثير من هؤلاء رأوا أن الخلاف حول الجزئيات الفكرية أو الحركية ترف لا يقدر عليه، ولا يملك أسبابه، أولئك المحرومون من تحقيق الكليات الفكرية الحضارية، الذين يطاردون لمجرد إيمانهم بقيم رفيعة، أو لمحض دعوتهم إلى العمل بمقتضى العقيدة في تطبيق الشريعة.

وكثير من هؤلاء اعتقدوا ـ مخلصين ـ أن التنوع في صور الفكر وأنماط العمل المنظم مصدر قوة، يُؤيدُ ويُحمدُ، وبابُ خيرٍ يفتحُ ولا يغلق، وأن حق التعبير، المختلف في جوهره أو تركيبه أو أسلوب عرضه، حق ينبغي أن يكفل إذ إن الاجتهاد السياسي أولى من الاجتهاد الفقهي بأن يطلق من كل قيد ويرفع عنه كل عقال.

● فكيف في ظل هذه الرؤية الحضارية تبخرت كل الأماني والآمال، وأمسى الوسط سجينًا؟

لقد تبخرت هذه الأماني والآمال مؤقتا بإذن الله[١٦]، والذي حدث أنه قبض على المهندس أبو العلا ماضي، والدكتور عصام حشيش، والمهندس مجد الفاروق، وهم من مؤسسي الحزب وأنشط أعضائه، كما قبض معهم على بعض كهول جماعة الإخوان المسلمين وشيوخها. فقبض على الأستاذ محمد مهدي عاكف[١٧]، والدكتور عبد الحميد

(١٦) يجب أن أقول إن هذا التأقيت أصبح غير معلوم المدى (!)
(١٧) المرشد العام الحالي للجماعة.

الغزالي، والدكتور جمال عبد الهادي، والدكتور محمود العريني، والشيخ محمود أبو رية، والشيخ حسن جودة[١٨]، والدكتور رشاد البيومي.. وآخرين. وكلهم كانت تهمتهم ـ أو التهمة التي سئلوا عنها حتى الآن ـ تدور حول علاقتهم بحزب الوسط ومؤسسي هذا الحزب، في زعم أشار المحققون إلى وروده في مذكرة مباحث أمن الدولة: إن هذا الحزب أنشئ بتكليف من الإخوان المسلمين. بل قالت الصحف القومية صراحة وبلا مواربة: إن تهمة هؤلاء هي «التحايل» لتأسيس حزب الوسط!!

● هل تأسيس حزب سياسي بالطرق المشروعة ينطوي على «تحايل» من أي نوع؟

حين سئل أبو العلا ماضي عن سبب تأسيسه حزب الوسط قال: المشاركة في العمل العام من خلال إطار قانوني. وأضاف: أنا أريد استخدام حقي في النقد من خلال حزب شرعي. وقال إن ما نسب إليه في تحريات مباحث أمن الدولة موجه ضد حزب الوسط حتى تجد لجنة الأحزاب السياسية فرصة لرفض تأسيس الحزب مع أنه حزب جاد ويهدف إلى رفع المعاناة عن المواطنين والحفاظ على الشرعية. وقال إنه لم يمارس أي نشاط حزبي، لأن القانون لا يسمح بهذا، ونحن نحترم القانون والشرعية. وانتهى التحقيق إلى حبس أعضاء الحزب المؤسسين وهم: المهندس أبو العلا ماضي، والدكتور عصام حشيش، والمهندس مجد الفاروق. كما حبس جميع المقبوض عليهم سواء كانوا متعاطفين

(١٨) توفي إلى رحمة الله.

مع فكرتهم مثل الأستاذ محمد مهدي عاكف والشيخ حسن جودة، أم معارضين لها ومعترضين عليها مثل الدكتور رشاد البيومي، والدكتور عبد الحميد الغزالي، أم كانوا لا صلة لهم بها ولا بأصحابها أصلاً مثل الدكتور جمال عبد الهادي والدكتور محمود العريني وهما من أساتذة الجامعة.

لقد حبسوا جميعًا على ذمة التحقيق في تهمة «التحايل على إنشاء حزب». . وهي تهمة لم يسبق توجيهها في التاريخ كله إلى أحد. وليس في القانون المصري ولا في أي قانون في أي بلد شم رائحة الحضارة، مجرد شم، وليس له سهم في صناعتها يقال إنه يمتد إلى سبعة آلاف سنة. . نصٌ واحد يقرر مثل هذه التهمة، أو يحدد لها عقابًا، فضلاً عن أن يجيز حبس المتهمين بها احتياطيًا، أو تقديمهم إلى المحاكمة العسكرية.

● والآن. . ماذا تقول وأنت محامي الحزب بعد أن أمسى الوسط سجينًا؟

أقول إن الوسط الحزبي أمسى سجينًا في أشخاص هؤلاء الأبرياء من المواطنين الشرفاء الذين صدقوا أن من حقهم طلب تشكيل حزب سياسي، فاتبعوا القانون القائم رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م بشأن الأحزاب السياسية. وتقدموا بطلب لتأسيس حزب الوسط، فانتهوا سجناء بتهمة جوهرها تصديق دعوى الديمقراطية.

هذا هو الوسط الحزبي السجين. أما «الوسط»: التيار الفكري، والاعتدال السياسي، والاعتراف بحق الآخر في الوجود، وبعطائه

للشعب في الحاضر والماضي، والتعاون معه من أجل عطاء متجدد في المستقبل.

هذا «الوسط» الذي يمثل جمهرة المصريين من الرجال والنساء البسطاء.. وهم في الغالب فقراء، لكنهم دائمًا صادقون ومخلصون ومتدينون وشرفاء..

«الوسط» الذي يمقت الظلم والاستكبار، ويقف مع قضايا العروبة والاستقلال ضد التبعية والتغريب، ومع الشعب العربي في كل أرض ضد عدوه من كل لون، ومع المقهورين المسلمين والمسيحيين ضد الطغاة الظالمين.. بقلبه وعقله وشعوره، إن لم يستطع من شدة الخوف أن يفعل ذلك بيده أو بقلمه أو بلسانه..

هذا «الوسط» باق.. لا يسجن، ولا يوأد، ولا يفنى حتى يرث الله الأرض ومن عليها.. لأنه من جذور الأصول جاء.. وهي مهما طال بها ليل الابتلاء لا تحول إلى عدم، ولا تكف عن الإنبات حتى يكف الليل والنهار عن التوالي والتكرار.. فليكن شعار اليوم والغد.. ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

***